مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية
ISSN :2600-6286 / E-ISSN :2661-7706
المجلد 08/ العدد: 02 (2025)
ص ص.77-58

التمكين السياسي للمرأة العربية بين النصوص القانونية والو اقع

The political empowerment of Arab women between legal texts and reality

فايزة ختو، مخبر إصلاح السياسات العربية في ظل تحديات العولمة، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف(الجز ائر)
f.khettou@univ-chlef.dz

تاريخ الاستلام: 2025/05/30 تاريخ القبول: 2025/10/11 تاريخ النشر: 2025/11/10

الملخص:

تعالج هذه الورقة التمكين السياسي للمرأة الذي يعد من المواضيع المهمة التي ركزت عليها فواعل المجتمع الدولي خلال العقود الأخيرة، حيث تهدف هذه الدراسة إلى معالجة واقع التمكين السياسي للمرأة في الدول العربية وكيفية تعزيزه في ظل القانون السائد فيها، وقد خلصت إلى أن التمكين السياسي للمرأة في الوطن العربي قد فرضها النظام السياسي بآلية دستورية قانونية واضحة وصريحة غير أنه اصطدم في تطبيقه بواقع آخر في ظل بيئة ثقافية واجتماعية عربية تسيطر عليها السلطة الذكورية. وتبقى ضرورة تفعيل الآليات القانونية المصحوبة بإصلاح أو تغيير ثقافي واجتماعي في المجتمعات العربية أحد أهم الآليات التي تضمن ترقية المشاركة السياسية للمرأة فيها.

الكلمات المفتاحية: التمكين السياسي؛ المرأة العربية؛ المشاركة السياسية للمرأة؛ المساواة بين الجنسين؛ الكوتا.

Abstract :

This paper deals with the political empowerment of women, which is one of the important topics that the actors of the international community have focused on during the recent decades, as this study aims to address the reality of women's political empowerment in the Arab countries and how to promote it under the prevailing law in them.it has concluded that the political empowerment of women in the Arab world has been imposed by the political system with a clear and explicit legal constitutional mechanism, but in its application collided with another reality in light of the Arab cultural and social environment dominated by male power. The need to activate legal mechanisms accompanied by reform or cultural and social change in Arab societies remains one of the most important mechanisms to ensure the promotion of women's political participation in them.

key words : Political empowerment; Arab women; Women's Political Participation; Gender Equality; Quota system.

مقدمة:

يعتبر موضوع التمكين السياسي للمرأة عموما والعربية على وجه الخصوص من بين أهم وأبرز المواضيع التي أصبحت تنال اهتمام الباحثين في حقل العلوم الاجتماعية بصفة عامة، والمختصين في حقل علم السياسة بصفة خاصة، لعدة اعتبارات أبرزها المتعلق بالجانب العلمي، حيث يعد مفهوما حديثا يضاف إلى منظومة المفاهيم في العلوم السياسية مرتبط بالنوع الاجتماعي، وعملي باعتباره متغير اجتماعي يتناول دور المرأة العربية في الحياة السياسية، ونستهدف من هذه الدراسة قياس مؤشرات التمكين السياسي للمرأة في المجتمعات العربية باعتباره الركيزة الأساسية لتحقيق العدالة والمساواة في هذه المجتمعات كما يهدف إلى تعزيز مشاركتها في الحياة السياسية بشكل فاعل ويعكس مدى تطور الأنظمة السياسية والاجتماعية والاقتصادية وقدرتها على تجاوز الفجوات القانونية التي تحد من تمكين المرأة في هذه المجتمعات، وذلك انطلاقا من العلاقة الوثيقة بين نجاح برامج التنمية لأي دولة وبين تمكين المرأة والرفع من قدراتها لا سيما وأنها تمثل قرابة نصف المجتمع وتأثيرها كبير على باقي المجتمع.

وعليه نطرح الإشكالية التالية: **كيف يمكن تعزيز الو اقع السياسي للمرأة في المجتمعات العربية في ظل البيئة القانونية السائدة؟**

وتنبثق عن هذه الإشكالية التساؤلات الفرعية التالية:

1- ما هو الإطار المفاهيمي والقانوني المفسر للتمكين السياسي للمرأة؟

2- كيف أثرت القوانين في مستوى التمكين السياسي للمرأة العربية؟

3- فيما تتمثل الآليات التي تستطيع تحقيق مستويات أفضل للتمكين السياسي للمرأة العربية؟

وللإجابة على الإشكالية المطروحة تم طرح الفرضيات التالية:

1- بالرغم من القدرات التي تمتلكها المرأة العربية فإنها لم ترق إلى مستويات التمكين السياسي.

2- كلما تم تبني إطار قانوني فعال وعملي كلما أدى ذلك إلى تعزيز إدماج المرأة في العملية السياسية بشكل إيجابي وفاعل.

3- كلما تمّ التركيز على إصلاح البيئة الثقافية والاجتماعية والاقتصادية في المجتمعات العربية، فإن ذلك سيؤدي إلى تعزيز التمكين القانوني والسياسي للمرأة فيها.

أما من حيث المناهج المستخدمة في هذه الدراسة، فلقد اعتمادنا على المنهج الوصفي التحليلي وهذا من أجل وصف الظاهرة مفاهيميا وتحليلها وتفسير العوامل المؤثرة فيها ومحاولة التنبؤ بآليات تعزيزها، والاعتماد كذلك ضمنيا على المنهج المقارن من خلال مقارنة النصوص القانونية بالممارسات الميدانية لتحديد الفجوة بين النظرية والتطبيق، وذلك من خلال دراسة التشريعات المتعلقة بحقوق المرأة السياسية ومقارنتها بالواقع العملي لمشاركتها في الحياة السياسية.

كما استخدمنا المنهج الاحصائي في إبراز وتحليل البيانات الإحصائية المتعلقة بمشاركة المرأة العربية في الحياة السياسية، بالإضافة إلى الاقتراب القانوني من خلال اعتمادنا على الأطر القانونية الحاكمة لتمكين المرأة سياسيا.

وفي إطار ما يستوجبه المضمون، تناولت هذه الدراسة ثلاثة محاور كالآتي:

المحور الأول: الإطار المفاهيمي والقانوني للتمكين السياسي للمرأة.

المحور الثاني: واقع التمكين السياسي للمرأة العربية.

المحور الثالث: آليات التمكين السياسي للمرأة العربية.

المحور الأول: الإطار المفاهيمي والقانوني للتمكين السياسي للمرأة

سنتناول في هذا المحور الإطار المفاهيمي للتمكين السياسي للمرأة من مفاهيم وتعريفات بالإضافة إلى الإطار القانوني للتمكين السياسي.

أولا: الإطار المفاهيمي للتمكين السياسي للمرأة

سنتعرض في هذه النقطة لمفهوم التمكين السياسي للمرأة ومختلف التعاريف المقدمة له بالإضافة إلى التطرق للإطار القانوني له.

1-مفهوم التمكين السياسي:

قبل التطرق لمفهوم التمكين السياسي وجب الإشارة إلى مصطلح تمكين المرأة الذي يعني تقوية النساء في المجتمعات وعليه منحها مصادر القوة لتكون عنصراً فعالاً ومؤثرا في عملية صنع القرار (خليفة، 2018)،ويرتبط مفهوم التمكين ارتباطاً وثيقاً بمفهوم تحقيق الذات أو حضورها وتعزيز قدراتها في المشاركة والاختيار الحر، ويقاس التمكين من خلال ثلاث نواحٍ أساسية، هي: المشاركة السياسية للمرأة، والمشاركة الاقتصادية، والسيطرة على الموارد الاقتصادية (بلول، 2009).

أي أن مفهوم التمكين السياسي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بتحقيق ذات المرأة على أرض الواقع بتعزيز قدرتها في المشاركة السياسية من خلال المشاركة في نشاطات الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني والنقابات المهنية، أي إيصالها لمراكز صنع القرار ووضع السياسات (خليفة، 2018)، كما عرف البنك الدولي سنة 2002 التمكين بأنه "توسيع قدرات وإمكانات المرأة والأفراد في المشاركة والتأثير والتحكم والتعامل مع المؤسسات التي تتحكم في حياتهم" (أحلام، 2018).

فالتمكين السياسي للمرأة يعني وصولها إلى مراكز صنع القرار والمراكز التي تؤثر في صنع القرار ووضع السياسات، فالمؤسسات البرلمانية وإن كانت هي من أهم الأجهزة المشاركة في

صناعة القرار ورسم السياسات في الدول، فهي ليست الوحيدة المتفردة في صنع القرار إذ أن هناك مؤسسات أخرى كالمؤسسات القانونية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية، وقد اعتمد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مقياساً لتمكين المرأة وذلك اعتماداً على حصة النساء في مقاعد البرلمان (أحلام، 2018).

2- الإطار القانوني للتمكين السياسي للمرأة:

في هذا الإطار أبرمت عدة اتفاقيات دولية تلزم الدول المصادقة عليها بحق المرأة في المشاركة السياسية، منها الاتفاقية الدولية للحقوق السياسية للمرأة لعام 1952 التي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة بموجب القرار رقم 07-640 المؤرخ في 1952/12/20 التي دخلت حيز التنفيذ في1954/07/07 ، وحسب المادة (03) منها فإنها تهدف إلى المساواة الجندرية في التمتع بالحقوق السياسية، كما أقرت ذلك أيضا أحكام ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان (ايراين، 2017)، التي تعتبر كأول اتفاقية دولية تلزم الدول الأطراف من تمكين مواطنيها من ممارسة حقوقهم السياسية، حيث أكدت على حق النساء في التصويت في جميع الانتخابات بشروط متساوية مع الرجل ودون تمييز طبقا لنص المادة الأولى، كما أكدت كذلك على أهلية النساء في أن ينتخبن لجميع الهيئات المنتخبة بالاقتراع العام المنشأ بمقتضى التشريع الوطني وبشروط متساوية مع الرجل ودون تمييز (ايراين، 2017).

من جهة أخرى لعبت أيضا الاتفاقية الخاصة بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة دورا بارزا في إشراك المرأة في الحياة السياسية التي تعترف بالشرعية الدولية لحقوقها، التي تمّ اعتمادها من طرف الجمعية العامة التي عرضتها للتوقيع والتصديق والانضمام بقرارها رقم 34/180 المؤرخ في 1979/12/18 والتي صادقت عليها مجموعة من الدول العربية منها الجزائر بتحفظ بموجب الأمر 96/03 المؤرخ في 1996/01/10 بقرارها رقم(25)، هذه الاتفاقية تهدف إلى السهر على تحقيق المساواة بين المرأة والرجل دون تمييز وبإزالة أشكال التمييز بينهما، كما أوجبت على كل الدول اتخاذ جميع التدابير اللازمة التي تكفل للمرأة على قدم المساواة مع

الرجل حقها في التصويت في جميع الانتخابات وفي ترشيح نفسها، وحقها في تقلد المناصب السياسية العامة (ايراين، 2017).

كما شكل منهاج **بكين 1995** (المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة لسنة 1995) أيضا محطة تاريخية في مسار حقوق المرأة، فهو جدول أعمال لتمكين المرأة، هدفه إزالة جميع العوائق التي تحول دون مشاركتها مشاركة فعالة في جميع مجالات الحياة العامة والخاصة من خلال حصولها على نصيبها الكامل والمنصف في صنع القرارات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية (الأسكوا، ا التقرير العربي الشامل حول التقدم المحرز في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد خمسة وعشرين عاما، 2019).

هذا وكما استهدف مؤتمر بكين الرابع تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة وتحسين أوضاع المرأة، حيث أظهر مدى رغبة والتزام دول العالم بالنهوض بالمرأة ومساواتها من منظور النوع الاجتماعي، كما تبنى صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة بعد مؤتمر بكين برنامج عمل تمكين المرأة من خلال إطلاق مبادرة برنامج متابعة ما بعد بكين عام 1996 بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي، وكان من أهدافه تعزيز الآليات المعنية بالمرأة وترجمة منهاج عمل بكين إلى استراتيجيات وخطط عمل وطنية ودعم التخطيط الجندري، وإدماج قضايا النوع الاجتماعي في التنمية الشاملة لزيادة مشاركة المرأة في صنع القرار (العادلي، 2012).

كما دعا القرار رقم *(15)* الصادر عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة عام 1990 إلى مشاركة المرأة في هياكل السلطة وفي مواقع صنع القرار بنسبة 30بالمئة، والعمل على تعبئة المجتمع رجالا ونساء وتوعيته بالقيام بتغيير المواقف المجتمعية السلبية ضد المرأة ودورها في صنع القرار، وتبني آليات وإجراءات تمكنها من إنجاز ذلك وفي مقدمتها "نظام الكوتا" النسائية (بلية، 2021).

عموما، لقد صدّقت معظم البلدان العربية على صكوك دولية تُعنى بضمان حقوق الإنسان لا سيما المرأة، وأدرجتها في دساتيرها وأنشأت آليات وطنية لدعم مشاركتها في شتّى

المجالات في ظل مساعي المجتمع المدني للنهوض بها، ولكن بالرغم من هذه التطورات التي تبعث على التفاؤل، ما زال تمثيل المرأة في الهيئات التشريعية والتنفيذية، الحكومية والمحلية، وفي مواقع صنع القرار مخيّبا للآمال، حيث تعزو الدراسات ذلك إلى عدد من المعوقات والتحديات الثقافية والمجتمعية، والاقتصادية والسياسية، والإجرائية القانونية والحكومية. (الإسكوا، 2013) وهو ما سنتطرق له في المحور الثاني.

المحور الثاني: و اقع التمكين السياسي للمرأة العربية

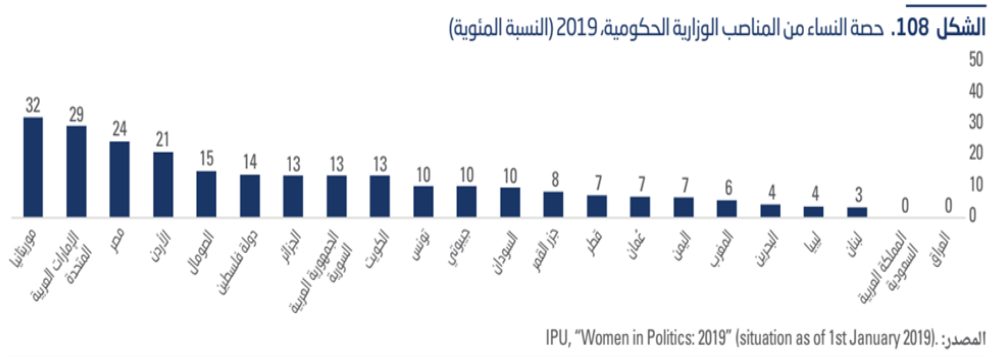
في هذا المحور سنتناول واقع التمكين السياسي للمرأة في المجتمعات العربية، في المجال السياسي والاجتماعي والثقافي والاقتصادي وأهم المعوقات والتحديات التي تواجهه.

أولا: الو اقع السياسي لتمكين المرأة العربية

تعتبر قضية وصول المرأة إلى مواقع صنع القرار من أهم التحديات التي تواجه النوع الاجتماعي في العالم، وتكمن أهمية القضية في كونها مؤشرا دقيقا على درجة المساواة وتكافؤ الفرص بين الجنسين، وإقرار مبدأ المناصفة وزيادة تمثيلها في مواقع صنع القرار بصورة عادلة تتناسب مع مسيرتها العملية وتأهيلها العلمي وحضورها في المجتمعات العربية.

وحسب تقرير الإسكوا (الأمم المتحدة) الخاص "بفجوة النوع الاجتماعي 2020: المساواة بين الجنسين وأهداف التنمية المستدامة": فإن المرأة في الدول العربية قد شغلت مواقع في مراكز صنع القرار حتى وإن كان ذلك بنسب منخفضة، حيث لم تحقق المرأة نسب تمثيل مقبولة في مواقع صنع القرار إلا في الدول التي تطبق نظام الكوتا وهذا كما هو موضح في الشكل البياني رقم (01) أدناه (الإسكوا، 2019) الذي يوضح النسب المئوية لحصص النساء من الحقائب الوزارية الحكومية في مختلف الدول العربية خلال سنة 2019:

الشكل البياني رقم 01: يوضح حصة النساء من المناصب الوزارية الحكومية لسنة 2019 في الدول العربية:



المصدر: الأمم المتحدة، الأسكوا، **التقرير العربي لفجوة النوع الاجتماعي 2020: المساواة بين الجنسين وأهداف التنمية المستدامة**، بيروت، 2019، ص،126.

فمن خلال الشكل نلاحظ أن الجزائر مثلا نالت المرتبة السابعة من أصل 22 دولة عربية لسنة 2019 بنسبة 13% من المناصب الوزارية الحكومية نظرا للإطار القانوني والسياسات الحكومية كاعتماد نظام الكوتا، بالإضافة إلى تحديات السياق الاجتماعي والثقافي والسياسي السائد فيها مقارنة بباقي الدول العربية الأخرى كمصر مثلا التي نالت المرتبة الثالثة بنسبة 24% من المناصب الوزارية الحكومية ،وهذا نظرا لما شهدته الدولة من زخم قانوني فيما يتعلق بالقوانين والقرارات المتعلقة بالمرأة خاصة منذ عام 2014 الذي عكس تقلص الفجوة بين النصوص القانونية والتطبيق الفعلي المستند لسياسات حكومية داعمة وأكثر تقدما، وهذا تحسن كمي من منظور النوع الاجتماعي إذا نظرنا إلى الماضي القريب.

إذا واستنادا للبيانات الموضحة في الشكل أعلاه الخاصة بالنسب المئوية التي تبرز حصص النساء من المناصب الوزارية الحكومية في الدول العربية، فإننا نلاحظ أنه بالرغم من التقدم التشريعي والقانوني والدستوري في بعض الدول العربية إلا أن ميدان العمل السياسي في هذه الدول يتميز بسيطرة ذكورية واضحة وأن التمثيل السياسي للمرأة فيها مازال ضعيفا ولم يحقق نسب مقبولة إلا في بعض الدول منها، وهذا راجع لكون البنية السياسية والثقافية في هذه

الدول والمجتمعات العربية كرست تاريخيا لنمط العلاقات الذكورية المسيطرة تقليديا في المجتمع حسب نمط الأدوار التاريخية بين الجنسين، ويرجع ذلك إلى مجموعة من العراقيل السياسية التي تشكل تحديا أمام تمكين المرأة نذكر منها :

1. غياب الرؤية المنهجية عند صانعي القرار السياسي في حل مشكلات المشاركة السياسية للمرأة.
2. غياب ثقافة الديمقراطية وحقوق الإنسان.
3. ضعف القوى الديمقراطية والمجتمع المدني وتغييب دور المرأة فيها مما يساهم في تهميش مشاركة المرأة السياسية.
4. ضعف الأحزاب السياسية (فيما يخص تكوين المرأة سياسيا) التي يمكن اعتبارها مؤسسات ذكورية بامتياز، وضعف مشاركة المرأة في الشأن العام، كما أن ضعف انخراط المرأة بالأحزاب السياسية يحرمها من فرصتها في التدرب والمشاركة والتعرف على العملية السياسية ويقلل من فرص بروز قيادات نسائية (بلقاسم، 2021).

ثانيا: الو اقع الاجتماعي

ما تزال فكرة تمكين المرأة العربية سياسياً تلقى المعارضة نظرا لاعتبارات ثقافية واجتماعية وبالأخص الاعتبارات الدينية، حيث تختلف قوى المعارضة بين رفض مطلق ورفض جزئي، وتستند الآراء التي تعارض حقوق المرأة السياسية إلى أن ممارسة السلطة من خلال المجالس النيابية إنما تمثل الولاية العامة على المجتمع- لأنها السلطة الأعلى التي تسير أمور السياسة- ويؤكدون أن الولاية العامة مقتصرة على الرجال دون النساء حسب الشريعة (بلول، 2009)،وفي هذا السياق سنتطرق إلى السلطة الأبوية والبيئة الثقافية لتفسير تحديات الواقع للتمكين السياسي للمرأة العربية.

- ✓ **السلطة الأبوية:** يظهر النظام الأبوي هيمنة الذكور على مشاركة المرأة في السياسة والذي يحول الذكور والإناث إلى الرجال والنساء، بحيث يبني التسلسل الهرمي في النوع

الاجتماعي لصالح الرجل، ويستخدم هذا العامل دور الجنسين كأداة إيديولوجية من قبل النظام الأبوي بحيث يضع النساء داخل المجال الخاص كربة منزل وكأم وزوجة، بينما يضع الرجال في المجال العام، وهذه هي واحدة من العوامل الأساسية التي تعوق المشاركة السياسية للمرأة على الصعيد العالمي (منظمة المرأة العربية، 2014).

✓ كما تسود في المجتمعات العربية ثقافة تقليدية تحدد الأدوار النمطية للمرأة والرجل، وتحصر دور المرأة الأساسي بالعمل في المنزل، حيث أنّ سيطرة النظام الذكوري الأبوي على العادات والتقاليد المجتمعية السائدة خاصة في المجتمعات العربية أدى إلى تكريس القيم التمييزية ضد المرأة مما أعاد إنتاج الأدوار النمطية للرجال وللنساء، كما أنّ الجمع بين العمل خارج المنزل والعمل داخل المنزل يرهق المرأة ويمنع عنها فرص تنمية دورها في الحياة السياسية العامة (بلقاسم، 2021).

وحسب محمد شرابي في كتابه "مقدمات لدراسة المجتمع العربي" فالنظام الأبوي هو النسق العام الذي يحدد سلوكيات الأفراد كذكور أو إناث، ففي ظله يتم تنشئة الأفراد على قيم معينة يتوارثها جيل بعد جيل في إطار الأسرة الممتدة، والمرأة في المجتمع العربي قد لا تمثل في الحياة العامة سوى دور محدود، لكن علاقتها مع الرجل كزوجة أو أم أو أخت أو جدة تمثل أثرا عميقا، فهناك في المجتمعات العربية إفراط كبير في تضخيم دور الرجل والتقليل من أثر المرأة (شرابي، 1984).

ومن هنا تجد المرأة صعوبة في المشاركة في الحياة السياسية نظرا لضيق الوقت المتاح لها بسبب دورها المزدوج في المجالات الإنتاجية والإنجابية، حيث يتم إعطاء الأولوية لدورها كأم وزوجة، لأن هذه المسؤوليات لا تترك لها الوقت المناسب للمشاركة في السياسة (منظمة المرأة العربية، 2014) ، فالمشاركة في العمل السياسي تفرض حملا ثالثاً قد لا تستطيع أكثرية النساء تحمّله في ظل غياب البيئة الداعمة من جهة، والخدمات المساندة من جهة أخرى، ولهذا يتبين

أنّ أكثريّة النساء في العمل السياسي ينتمين إلى طبقة ميسورة، سواءٌ في الدول الغربية أو في المنطقة العربية. (الإسكوا)، 2013)

ثالثا: الو اقع الاقتصادي

يعتبر التمكين الاقتصادي للمرأة الأساس لتوفير معيشة كريمة لها وبوابتها لتحقيق الاستقلالية والقدرة على اتخاذ القرار، حيث أثبتت العديد من الدراسات أن آثار التمكين الاقتصادي للمرأة تصب في صالح الأسرة ككل من حيث تحسين جودة الحياة وتعزيز الرفاه (منظمة المرأة العربية، 2024)،فالعالم اليوم أصبح يعتمد في قياس مستوى تقدم أي مجتمع واهتمامه بالتنمية البشرية من خلال معيارين أساسين: هما مشاركة المرأة سياسيا، وتمكينها في كل المجالات. (منتدى دراية - المنتدى الاستراتيجي للسياسات العامة ودراسات التنمية، 2023).

غير أن الظروف الاقتصادية في المجتمع العربي والتي تتأثر بها النساء على وجه الخصوص تمثل عائقا آخر أمام مشاركتهن في العملية الانتخابية، فعلى صعيد مشاركة النساء كمرشحات نجد أنهن يعزفن بشكل خاص عن المشاركة في العملية السياسية لاعتقادهن بعدم قدرتهن على تحمل نفقات الترشيح للانتخابات وأعباء الحملة الانتخابية، وبالرغم من أن تردي الظروف الاقتصادية يمثل عائقاً أمام مشاركة النساء في العملية الانتخابية كمرشحات إلا أنه يمثل دافعاً لمشاركتهن كناخبات ولكنها مشاركة سلبية، حيث يستغل بعض المرشحين أحوال النساء الاقتصادية في حشدهن وشراء أصواتهن (النسوية، 2010)، ولقد أدى ظهور مجموعة من رجال الأعمال الجدد مرتبطين بالاقتصاد الريعي إلى توظيف المال كوسيلة عمل وإقناع في المجال السياسي والانتخابي سواء في إطار القوائم الحرة أو في دواليب السلطة والإدارة والأحزاب السياسية. (جابي، 2007) وهو ما يؤثر على مشاركة المرأة لاعتبار أن جل رجال الأعمال هم ذكور.

وعليه، تتصل المعوقات الاقتصادية التي تحول دون تمكين المرأة سياسيا بعنصر التمويل الذي يتحكم بسير العملية الانتخابية، فنادراً ما يتوفر التمويل في الحملات الانتخابية للمرشّحات النساء في العديد من الدول العربية ومن بين هذه المعوقات:

أ) عدم ضبط استخدام المال أثناء الانتخابات، وعدم وضع سقف لميزانيات الحملات الانتخابية.

ب) صعوبة توفير الدعم المالي لإدارة الحملة الانتخابية للمرشّحات.

ج) ضعف الدعم المالي الذي توفره الأحزاب للمرشحين والمرشحات.

د) عدم توعية المجتمع وتثقيفه بأهمية المشاركة بفعالية في الانتخابات. (الإسكوا)، 2013)

وفي هذا الصدد فإن التجربة الجزائرية أقدمت على الاعتماد على العديد من التشريعات الجديدة منها قانون الانتخابات لسنة 2021 والذي تضمن قسما خاصا بتمويل الحملة الانتخابية وهذا في الفصل الثاني من الأمر 21-01 المؤرخ في 10مارس 2021 والمتعلق بالنظام الانتخابي، بهدف ضمان مبدأ النزاهة والشفافية ومبدأ المساواة وتكافؤ الفرص بين جميع المترشحين، وضمان شرعية العملية الانتخابية ومصادر تمويلها.

كما تعاني المرأة أيضا في الدول العربية من ظاهرة البطالة التي تعتبر من أبرز التحديات الاقتصادية التي تحول دون تمكين المرأة سياسيا، والتي أثرت بدورها بشكل كبير في تقدم النوع الاجتماعي للمشاركة السياسية، ففي الجزائر مثلا قدرت نسبة البطالة سنة 2015 بـ16.60% بالنسبة للمرأة في مقابل 9.90% للرجل (للإحصاء ا.، 2024)، لتصل إلى نسبة 22.80% للنساء و11.30% للرجال سنة 2021 (الدولي، 2024)، أما في تونس وحسب إحصائيات المعهد الوطني للإحصاء بلغت نسبة البطالة في بداية سنة 2022 عند الذكور بـ 13.1%، أما عند الإناث كانت مرتفعة لتصل لنسبة 20.5%، لترتفع في آخر سنة 2023 عند الإناث وتصل لنسبة 22.2% بينما عند الذكور قدرت 13.8%، أما أصحاب الشهادات العليا بلغت نسبة البطالة في

بداية سنة 2022 بـ 31.5% عند النساء و13% عند الرجال، لترتفع إلى 33% عند النساء أما الرجال قدرت بـ 12.3% في نهاية سنة2023 (للإحصاء ا.، 2024).

مما يعني أن البطالة تحد من قدرة المرأة العربية على تحمل تكاليف الحملات الانتخابية، وعليه يعتبر الوضع الاقتصادي للمرأة أحد أهم المتغيرات الحاكمة للمشاركة السياسية لها، فالحقوق متداخلة ومترابطة ولا تتجزأ. (منتدى دراية - المنتدى الاستراتيجي للسياسات العامة ودراسات التنمية، 2023)

إذا هذه الفترة الزمنية شهدت انخفاضا في مستويات المشاركة السياسية للمرأة العربية، فعلى سبيل المثال عرفت الجزائر وتونس أعلى نسب تمثيل للمرأة على مستوى الهيئات البرلمانية حيث بلغت في الجزائر نسبة 31.6% سنة 2012 (الجريدة الرسمية، 2012) وبنسبة 31.7% في تونس في سنة 2014 (الرائد الرسمي للجمهورية التونسية، 2014)، لتنخفض بعد ذلك نسب تمثيل المرأة في المجالس النيابية إلى 8.10% في الجزائر حسب ما جاء في الجريدة الرسمية رقم 51 لسنة 2021 المتضمن النتائج النهائية لانتخاب أعضاء المجلس الشعبي الوطني، وبنسبة 15.58% في تونس حسب ما جاء في تقرير الهيئة العليا المستقلة للانتخابات حول انتخاب أعضاء مجلس النواب لسنة 2022، وعليه فتمكين المرأة في المجال الاقتصادي وزيادة مساهمتها في عملية الإنتاج ضرورة لتمكينها للمشاركة السياسية واحتلالها مكانة بارزة في صنع القرار السياسي، لاسيما وأن الفقر وعدم الأمان الاقتصادي يعتبران من أهم العوائق أمام المشاركة السياسية للمرأة، فالمرأة المنخرطة في النشاط الاقتصادي أكثر قدرة على المشاركة في اتخاذ القرار. (منتدى دراية - المنتدى الاستراتيجي للسياسات العامة ودراسات التنمية، 2023)

رابعا: عوامل خاصة بسيكولوجية المرأة

هناك عدة عوامل ناتجة عن سيكولوجية المرأة التي تؤدي إلى عدم المساواة في الحياة السياسية من منظور النوع الاجتماعي أهمها:

أ- طبيعة المرأة حيث توجه اهتمامها إلى المجال الأسري والاجتماعي أكثر من السياسي، فحتى إن مارست التصويت تكون موجهة من طرف الرجل.

ب-تفضيل المرأة في عملية التصويت المترشحين الرجال على النساء، وهذا راجع في غالب الأحيان الى شخصية المرشح وليس البرنامج السياسي.

ت-قبول الترشح للمرأة أو رفضه يعود للحزب السياسي، وليس هناك مبادرة شخصية للمرأة في معظم الترشيحات (لمعيني، 2015).

ث-ضعف خبرة المرأة في المجال السياسي، حتى الحركات النسوية الجمعوية لا تقوم بتمكين النساء للعمل السياسي وتدريبهن على القيادة.

ج- صورة المرأة عن ذاتها وضعف ثقتها بنفسها وعدم وعيها بأهمية دورها السياسي.

ح- ارتفاع نسبة الأمية القانونية.

خ- عدم قدرة النساء على التغلب على عوائق الخوف وضعف الثقة وقلة الانخراط في الحياة العامة (بلقاسم، 2021).

المحور الثالث: آليات التمكين السياسي للمرأة العربية

في هذا المحور سنتناول مختلف الآليات والاستراتيجيات والخطط الوطنية التي وضعتها الدول العربية لتحسين وتمكين المرأة في مختلف المجالات.

فالدول العربية وضعت نماذج مختلفة من الاستراتيجيات والآليات والخطط الوطنية لدعم المرأة بشكل مباشر أو غير مباشر على مختلف المستويات، منها استراتيجيات النهوض بالمرأة والخطط الوطنية، والاستراتيجيات العامة للأسرة، وهذه الاستراتيجيات والخطط هي بمثابة خارطة طريق لضمان تحسين وضع المرأة الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، تتضمن آليات للتنسيق والتشبيك بين الوزارات والهيئات المعنية وآليات للمتابعة والتقييم (الإسكوا، 2013) ويوجد العديد من الآليات المقترحة لتعزيز التمكين السياسي للمرأة العربية نذكر من بينها التنمية السياسية ومقاربة الديمقراطية التشاركية.

أولا: التنمية السياسية: قدم **"لوسيان باي"Lucien Bye** في كتابه: "جوانب ومظاهر التنمية السياسية" مجموعة من التعريفات للتنمية السياسية منها أن: التنمية السياسية هي تحقيق المشاركة، وهي بناء الديمقراطية.

كما يمكن تعريفها كذلك بدلالة آلياتها التي تضمن التطبيق الصحيح لها وهي **التنشئة السياسية، الاتصال السياسي، الأحزاب السياسية، الصفوة**، فهي "ترتبط بغايات وأهداف سياسية تسعى إلى تحقيقها عن طريق الآليات السابق ذكرها، وتحرص على إحاطتها بسياج من الضوابط السياسية والاجتماعية والتنظيمية، حيث تعتبر المشاركة السياسية أهم غايات وأهداف التنمية السياسية على الإطلاق"، وتشير التنمية السياسية والمرأة إلى عملية مشاركة المرأة في العملية السياسية وتحقيق تمثيلها في مراكز صنع القرار، وهو ما يساهم في بناء مجتمع ديمقراطي .

وعليه يمكن القول أن التنمية السياسية هي الخطوة الأولى لبناء صرح الديمقراطية التشاركية التي تضمن المشاركة الفاعلة للفرد في صناعة القرار ورسم أهم ملامح الديمقراطية بمعناها الحقيقي. (فلكاوي، 2016).

ثانيا: الديمقراطية التشاركية

يعد مصطلح "الديمقراطية التشاركية" أحدث الصيغ المفاهيمية المعاصرة لترسيخ الديمقراطية، وهو ما يستوجب دراسة هذه المقاربة من زاوية تمكين النوع الاجتماعي من العمل السياسي والذي أصبح أحد أهداف التنمية العالمية (أحلام، 2018).

وترى **ريان فوت Rian Voet** في كتابها "النسوية والمواطنة" بأن الديمقراطية التشاركية الكاملة تتطلب قدرا كبيرا من العمل التطوعي من كل مواطن، وحسبها فإن المواطن ليس بديلا للحكومة ولكن حتى يكون القرار رشيدا، وفي هذا الصدد، يؤكد "بريس كارينغتن" و"باري تروين" أن الديمقراطية التشاركية تتفوق نظريا على كل النظم الشمولية وأنها الوحيدة التي تحفظ كرامة وقيمة الفرد (حريزي، 2018).

فتطبيق الديمقراطية التشاركية يتطلب رصد مجموعة من المؤشرات الكفيلة بقياس مبدئها، ومن أهم هذه المؤشرات المرتبطة بالنوع الاجتماعي: المشاركة والشراكة، الشفافية والمساءلة، والفعالية والتمكين، واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون والمساواة (بوجلال، 2016).

وتعتبر المشاركة السياسية هدفا ووسيلة في نفس الوقت، فهي هدف لأنها تستهدف تكريس الديمقراطية التشاركية التي تضمن جميع حقوق المواطنة لجميع أفراد المجتمع، وهي كذلك وسيلة لأنها ترسخ المبادئ السليمة التي تمكن أفراد المجتمع من ممارسة حقوقهم السياسية، وفق طرق وأساليب تتأصل فيهم وتتجذر في ثقافتهم وأساليبهم، بمعنى أن هذه الأساليب في الأصل موجودة في الثقافة المشتركة لديهم، وما المشاركة السياسية إلا عامل محرض على تفعيلها وتطويرها (فلكاوي، 2016).

وعليه، تساهم مقاربة الديمقراطية التشاركية في تحقيق التمكين السياسي للمرأة من خلال النقاط التالية:

- اعتماد الديمقراطية التشاركية كصورة أساسية في تدبير الشأن العام، حيث تعتبر بمثابة التأريخ لمرحلة جديدة في العلاقة ما بين المواطن (المرأة والرجل) والدولة.

- الانفتاح السلطوي بالنسبة للفاعل الاجتماعي المتمثل في المرأة أصبح ضرورة ملحة لاستيعاب جميع أطياف المجتمع وإنهاء حالة التهميش والإقصاء السلطوي، حيث تحولت التنمية باستخدام الديمقراطية التشاركية إلى عملية تفاعلية مستديمة، تنطلق من إشراك المرأة في عملية اتخاذ القرار (أحلام، 2018).

-العلاقة بين الديمقراطية التشاركية والتمكين السياسي من زاوية المشاركة السياسية هي علاقة وظيفية ترابطية تكاملية، إذ لا يمكن الرقي بالمشاركة السياسية وتفعيل دورها السياسي دون توظيف آليات الديمقراطية التشاركية، وهذا من خلال زيادة نسبة النساء في المؤسسات

التشريعية، وكذا زيادة تواجدها في الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني (أحلام، 2018).

وعليه، يمكن القول أن الديمقراطية التشاركية ما هي إلا نظام لخلق الفرص لجميع المواطنين رجالا ونساء على قدم المساواة، لتقديم مساهمات في رسم السياسات العامة وصنع القرار (حريزي، 2018).

الخاتمة:

نستخلص من هذه الدراسة أن التمكين السياسي للمرأة في الوطن العربي قد فرضها النظام السياسي بآلية دستورية قانونية واضحة وصريحة، غير أنه اصطدم في تطبيقه بواقع آخر في ظل بيئة ثقافية واجتماعية عربية تسيطر عليها السلطة الذكورية، فتمكين المرأة وضمان مشاركتها سياسيا مرتبط بظروف المجتمع الذي تعيش فيه وتنتمي إليه، كما تتوقف درجة هذه المشاركة على مقدار ما يتمتع به المجتمع من حرية وديمقراطية من الناحية السياسية، لذلك تبقى ضرورة تفعيل الآلية القانونية في الوقت الراهن المصحوبة بإصلاح أو تغيير ثقافي واجتماعي في المجتمعات العربية أحد أهم الآليات التي تضمن ترقية المشاركة السياسية للمرأة في الدول العربية، وهذا كون التمكين السياسي للمرأة يعتبر عنصرا أساسيا لتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز الديمقراطية وتحقيق المساواة والاستقرار المجتمعي.

وتواجه النساء اللواتي يترشحن للانتخابات العديد من التحديات بما في ذلك معالجة التمييز أو المعتقدات الثقافية التي تحد من دور المرأة في المجتمع، وتحقيق التوازن بين الحياة الخاصة والأسرية والسياسية، والحصول على الدعم من الأحزاب السياسية وتأمين تمويل الحملة.

وعليه، يمكن تقديم بعض التوصيات المتعلقة بموضوع الدراسة كما يلي:

- التركيز على عملية التنشئة السياسية من خلال إكساب المرأة مهارات قيادية وخبرات سياسية بداية من داخل الأسرة.

- إجراء التعديلات القانونية اللازمة التي ترتقي بالمشاركة السياسية للمرأة وتنمي خياراتها وتزيد من قدراتها وهذا من خلال تسهيل انخراطها في الأحزاب السياسية.
- تنظيم دورات تدريبية من طرف السلطة السياسية للفواعل السياسية دون تمييز بين الرجل والمرأة.

قائمة المراجع:

منظمة المرأة العربية. (2014). تقرير المرأة العربية والديمقراطية. القاهرة.

الأسكوا. (2019). ا التقرير العربي الشامل حول التقدم المحرز في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد خمسة وعشرين عاما. الأمم المتحدة.

الإسكوا. (2019). التقرير العربي لفجوة النوع الاجتماعي 2020: المساواة بين الجنسين وأهداف التنمية المستدامة. بيروت: الأمم المتحدة .

الأسكوا. (2019). التقرير العربي لفجوة النوع الاجتماعي 2020: المساواة بين الجنسين وأهداف التنمية المستدامة. بيروت: الأسكوا.

الجريدة الرسمية الجريدة الرسمية. (26 05, 2012). إعلان رقم 01مؤرخ في 15مايو سنة ،2012يتضمن نتائج انتخاب أعضاء المجلس الشعبي الوطني. (32). الجزائر.

الديوان الوطني للإحصاء. (2024). CHÔMAGE & ACTIVITE, EMPLOI. تم الاسترداد من الديوان الوطني للإحصاء: https://www.ons.dz/IMG/pdf/DSEmploi0915.pdf

الرائد الرسمي للجمهورية التونسية الرائد الرسمي للجمهورية التونسية. (21 11, 2014). قرار الهيئة العليا المستقلة للانتخابات عدد 34مؤرخ في 21نوفمبر 2014يتعلق بالتصريح بالنتائج النهائية للانتخابات التشريعية. (94). تونس.

العيد بوعافية، حاج بلقاسم. (2021). معوقات المشاركة السياسية للمرأة في الجزائر و آليات الحد منها – دراسة تحليلية-". مجلة المعيار، 25(62)، صفحة 919.

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا). (2013). مشاركة المرأة العربية في العمل السياسي: تحديات واقتراحات. نيويورك: الأمم المتحدة.

المعهد الوطني للإحصاء. (2024). نسبة البطالة من بين حاملي الشهادات العليا حسب الجنس. تم الاسترداد من المعهد الوطني للإحصاء: https://www.ins.tn/ar/statistiques/153

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (2005). تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2005: نحو نهوض المرأة في الوطن العربي.

زكريا حريزي. (جويلية, 2018). المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية. المجلة الجزائرية للأمن الانساني، صفحة 322.

صابر بلول. (2009). التمكين السياسي للمرأة العربية بين القرارات والتوجهات الدولية والواقع. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، 25(2)، الصفحات 645-686.

عابد أحلام. (01 جانفي, 2018). التمكين السياسي للمرأة كمؤشر لقياس الديمقراطية التشاركية في الجزائر. المجلة الجزائرية للأمن الإنساني(5)، الصفحات 233-258.

عبد الناصر جابي. (2007). الانتخابات التشريعية الجزائرية: انتخابات استقرار أم ركود سياسي. تاريخ الاسترداد 15 04, 2024، من في: اللقاء السنوي السابع عشر الانتخابات الديمقراطية وواقع الانتخابات في الأقطار العربية، مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية : https://www.achr-lb.com/art218.htm

عمر طيب بوجلال. (2016). إدماج المقاربة التشاركية من خلال الإصلاحات السياسية. عمان: مركز الكتاب الأكاديمي.

لحبيب بلية. (5 مارس, 2021). ترقية التمثيل السياسي للمرأة في الدول المغاربية: دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس والمغرب. مركز دراسات الوحدة العربية.

مجموعة البنك الدولي. (2024). بطالة، ذكور (% من الذكور في القوى العاملة) - Algeria. تم الاسترداد من https://data.albankaldawli.org/indicator/SL.UEM.TOTL.MA.ZS?locations=DZ

محمد لمعيني. (2015). دور النظام الانتخابي في تفعيل المشاركة السياسية للمرأة في الجزائر دراسة نظرية وقانونية. مجلة الفكر(12)، صفحة 496.

منتدى دراية - المنتدى الاستراتيجي للسياسات العامة ودراسات التنمية. (29 03, 2023). التمكين السياسي للمرأة المصرية ..قراءة فى المؤشرات والتحديات. تاريخ الاسترداد 22 05, 2025، من https://draya-eg.org/2023/03/29/%D8%A7%D9

منظمة المرأة العربية. (2024). منظمة المرأة العربية. تاريخ الاسترداد 25 05, 2025، من http://www.arabwomenorg.org/ProgramDetails.aspx?ID=12

نجلاء محمد العادلي. (ديسمبر, 2012). دراسة توثيقية تضمين النوع الاجتماعي في الخطة القومية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. مصر: منظمة المرأة العربية.

نجوى فلكاوي. (2016). المشاركة السياسية، مقاربة مفاهيمية وتاريخية. المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية دراسة وأبحاث (صفحة 353). الجزائر: مؤسسة حسين رأس الجبل.

نظرة للدراسات النسوية. (2010). الدليل الارشادي لإدماج النوع الاجتماعي في العملية الانتخابية. القاهرة: نظرة للدراسات النسوية.

نهاد خليفة. (12 يناير, 2018). *التمكين السياسي للمرأة العربية في مصر – تونس*. تم الاسترداد من المركز الديمقراطي العربي: https://democraticac.de/?p=51478

هدى ايراين. (جوان, 2017). تطور المكانة السياسية للمرأة عبر الدساتير الجزائرية. *مجلة دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسية*(2)، الصفحات 127-128.

هشام شرابي. (1984). *مقدمات لدراسة المجتمع العربي* (المجلد 3). بيروت: الدار المتحدة للنشر.